# المُعيل والركام

## في العار والانهيار وأكذوبة الفشل الشخصي

**جمال جعفر**

باحث في الفكر الفلسفي والدراسات الحضارية

ثمة قسوة خاصة في الأنظمة التي تنهار بصمت، ثم تترك الأفراد يتحمّلون، بصخب داخلي، وزر انهيارها. لنتأمل حال المُعيل الذي فقد عمله في السنوات الأولى من الكساد الكبير. لم يفقد وظيفته لأنه أخفق في العمل بما يكفي، أو في الادخار بحكمة، أو في التخطيط بحذر. لقد فقدها لأن بنية أكبر من أي حياة فردية كانت قد تصدّعت، بنية لم يُكشف له عنها قط، ولم يُطلب منه يوما أن يفحصها، بل قيل له ببساطة إن عليه أن يثق بها. ومع ذلك، كان صدره هو الذي يضيق، واسمه هو الذي بدا له وقد انتقص من قدره. انهار الاقتصاد في المجرّد، لكن العار حلّ في الملموس: في المطابخ والممرات، وفي صمت أناس بدأوا يرون في الخراب الاقتصادي دليلًا على شيء معيب في ذواتهم.

قد يعاني الإنسان عواقب انهيار من دون أن يكون مسؤولًا أخلاقيًا عن التسبب فيه. ومع ذلك، كثيرًا ما يُعاش الفشل البنيوي بلغة حميمة من العجز الشخصي. فالقصة السببية ليست هي القصة الأخلاقية، غير أن المحنة قادرة على أن تجعلهما تبدوان قصة واحدة.

قد تبدو المجاعة، لمن يعيشها من الداخل، كأنها حكم عليه. وقد يبدو انهيار العملة برهانًا على انعدام الجدوى. وقد يجعل الحصار العجز يبدو قصورًا شخصيًا. الجرح بنيوي، لكنه يُعاش بوصفه جرحًا شخصيًا.

يمكن أن نسمّي هذه العملية خصخصة الفشل: أي العملية التي يحتفظ فيها النظام بأسباب الانهيار، فيما يرث الأفراد عاره.

ومن هنا، فإن المهمة الفلسفية الأولى هي مهمة فصل وتمييز: أن نفرّق بين ما حدث للإنسان وبين ما يقوله ذلك الحدث عن الإنسان.

## أولًا: هندسة العار

كثيرًا ما بنى المُعيل في زمن الكساد الكبير إحساسه بذاته فوق حافة ضيقة: الأجر، والسقف الذي يستطيع أن يبقيه فوق رؤوس الآخرين، والدليل المرئي على أنه مطلوب وقادر. وحين انهارت تلك الحافة، لم يفقد دخله فحسب؛ بل أصبح مهددًا بفقدان اللغة التي كان يفهم من خلالها قيمته الذاتية. فثقافة ربطت الرجولة ارتباطًا وثيقًا بإعالة الأسرة جعلت القدرة على الإعالة نفسها مقياسًا للرجولة.

هذه الصورة التاريخية ذات طابع جندري واضح، لكن الجرح الكامن وراءها ليس حكرًا على الرجال. فكل من تنتظم هويته حول حماية الآخرين أو رعايتهم أو إعالتهم يمكن أن يختبر فقدان هذه القدرة بوصفه فشلًا أخلاقيًا.

وللعار هنا صور مختلفة. فثمة عار مصنوع تفرضه أو تعززه المؤسسات والأيديولوجيات والتوقعات الاجتماعية. وثمة عار مستبطن تتشربه الذات من المعايير الثقافية إلى حد لا تعود معه في حاجة إلى اتهام يأتيها من الخارج. وثمة أيضا شعور رجعي بالذنب: محاولة يقوم بها العقل لاستعادة السيطرة بعد أن تكون السيطرة قد ضاعت.

وهذا الشكل الأخير هو من أشدها مقاومة للتفكيك.

فالإنسان لا يستيقظ عادة وهو يقول لنفسه: إنني أعاني لأن إخفاقات المؤسسات المالية دمّرت شروط عملي. بل يقول:

**لقد فشلت.**

الجملة الثانية أصغر. إنها تمنح الكارثة وجهًا. والأهم من ذلك أنها تعيد إلى الإنسان صورة متخيلة من القدرة على الفعل. فإذا كنت أنا من تسبب في الفشل، فربما كان في وسع نسخة أخرى مني أن تمنعه.

وهكذا يمكن للوم الذات، على نحو غريب، أن يصبح أيسر احتمالًا من العجز. فهو يحفظ، بثمن باهظ، وهم أن العالم كان قابلًا للسيطرة. إنها استعادة فاعلية متخيلة بواسطة الشعور بالذنب.

لكن الندم ليس هو الذنب. فقد يقول المرء، على نحو مفهوم: ليتني ادخرت أكثر، أو ليتني غادرت في وقت أبكر، أو ليتني أدركت ما كان ممكنًا. فالمعرفة الاستعادية تكتشف دائمًا طرقًا لم تكن مرئية حين كانت الأحداث تتكشف.

ويبدأ الخطأ حين تتحول العبارة:

**ليتني تصرفت على نحو مختلف**

**إلى**

**إذن فما حدث يثبت أنني كنت قاصرًا.**

أن تعاني عواقب حدث لا يعني أنك تسببت فيه. وأن تعجز عن منع ما لم تكن تملك قدرة فعلية على منعه لا يُعدّ فشلًا بأي معنى أخلاقي متماسك.

## ثانيًا: لبنان ـ الانهيار البطيء والحكم السريع

يقدّم لبنان مثالًا قاسيًا لأن عددًا كبيرًا من الناس فعلوا تحديدًا ما تصفه المجتمعات المستقرة بأنه سلوك مسؤول. عملوا. ادخروا. أودعوا أموالهم في المصارف. خططوا للتعليم والمرض والزواج والتقاعد والشيخوخة.

ثم انهارت البنية المؤسسية التي كانت تمنح تلك الأفعال معناها.

ومع فقدان العملة الغالبية الساحقة من قيمتها السابقة، وجد المودعون مدخرات تراكمت على مدى عقود وقد أصبحت عصية على الوصول، أو شديدة التآكل في قيمتها، أو عالقة داخل نظام مصرفي حرم أصحابها من الوصول الطبيعي إلى أموالهم. ووجد المعلمون والمهندسون وأصحاب المتاجر وسائقو سيارات الأجرة والأسر التي ادخرت لمستقبل أبنائها أنفسهم يتحملون نتائج سوء الإدارة السياسية، والممارسات المالية غير القابلة للاستمرار، والمحسوبية، والفساد، والفشل المؤسسي.

ومع ذلك، كثيرًا ما تبدو اللغة الخاصة للانهيار مختلفة عن أسبابه العامة:

**كان ينبغي أن أغادر في وقت أبكر.**

**كان ينبغي أن أحتفظ بأموالي خارج البلاد.**

**كان ينبغي أن أعرف.**

قد تنطوي هذه العبارات على ندم مشروع. لكن الندم سرعان ما يتحول إلى عار. فقد يدرك الأب أو الأم الذي لم يعد قادرا على تحمّل كلفة ما كان متاحا في السابق إدراكًا كاملًا أنه لم يتسبب في انهيار العملة، ومع ذلك يختبر عجزه عن الإعالة بوصفه دليلا ضده.

يحتفظ النظام بالسبب، ويرث المواطن العار.

وكشف انفجار مرفأ بيروت في أغسطس/آب 2020 بعدًا آخر من أبعاد هذه المشكلة. فقد دخل الإهمال المؤسسي الكارثي البيوت العادية في هيئة زجاج محطم، ومبانٍ مدمرة، وإصابات، وموت. وأعقب ذلك غضب عام ومطالب بالمحاسبة، لكنهما كانا قادرين على التعايش مع شيء أكثر خفوتًا: الإنهاك، والاستسلام للقدر، ومساءلة الذات بأثر رجعي. يستطيع الإنسان أن يطالب بالعدالة في العلن، ثم يسأل نفسه في السر: لماذا بقيت؟ لماذا أبقيت أسرتي هنا؟ لماذا صدقت أن الأمور ستظل متماسكة؟

قد يحدد الإنسان المسؤولية المؤسسية تحديدًا صحيحًا، ثم يضع نفسه سرًا في صف المتهمين.

## ثالثًا: غزة ـ حين تُدمَّر شروط الإعالة نفسها

ليست تجربة الكساد الكبير ولبنان وغزة متكافئة تاريخيًا أو سياسيًا، ولا ينبغي جعلها كذلك. إنما تلتقي هنا في مستوى واحد فحسب: علم النفس الأخلاقي؛ إذ تكشف كل منها كيف يمكن لخراب أنتجته قوى خارجية أن يُعاش بوصفه دليلًا على فشل شخصي.

إذا كان الكساد يكشف فقدان العمل، ويكشف لبنان تدمير الأمان المتراكم، فإن غزة تكشف أمرًا أشد جذرية: تدمير الشروط المادية التي تجعل الإعالة العادية ممكنة أصلًا.

فقد لا يخسر المُعيل دخله أو مدخراته فحسب، بل مكان العمل والسوق والمنزل والبنية التحتية والأمان المادي الذي كانت فكرة الإعالة تكتسب معناها في إطاره. متجر بُني على مدى عقود قد يختفي. وبستان زيتون توارثته أجيال قد يُدمَّر. ومنزل أُنفقت فيه سنوات من العمل قد يكف عن الوجود بوصفه حقيقة مادية في العالم.

**لم تعد هناك حافة يسقط منها الإنسان، لأن الحافة نفسها قد هُدمت.**

ومع ذلك، لا يتوقف لوم الذات لمجرد أن سبب العجز صار طاغيًا. فالعنف الكارثي قد يولّد ذنب الناجي، وذنب الوالدين، والشعور بالذنب تجاه الموتى، وعار من عجزوا عن توفير الحماية حين أصبحت الحماية نفسها مستحيلة.

ثم تأتي الأسئلة:

**لماذا نجوت أنا؟**

**لماذا لم أستطع إنقاذهم؟**

**لماذا لم أفعل شيئًا آخر؟**

مرة أخرى، يستطيع الذنب أن يستعيد فاعلية متخيلة. فإذا كان خيار آخر قادرًا على تغيير النتيجة، أمكن للإنسان أن يتخيل العالم عالمًا كان يمتلك فيه السيطرة.

أما البديل فقد يكون أشد قسوة: ربما لم يكن ثمة فعل متاح أصلًا قادر على إنتاج النتيجة المنشودة.

إن العجز أمام قوة طاغية ليس عيبًا شخصيًا. إنه وصف لعلاقة بين قدرات غير متكافئة. والشعور بالعار من هذا العجز يعني تحويل اختلال ميزان القوة إلى لائحة اتهام بحق من مورست عليه تلك القوة.

الحزن ينتمي إلى الحب. أما الذنب فيحتاج إلى شيء آخر: قدرة حقيقية على التأثير في النتيجة.

## رابعًا: إعادة الحكم إلى موضعه

وحيث تغيب القدرة الحقيقية على الفعل، لا يجوز اختراع المسؤولية بأثر رجعي لمجرد أن العجز لا يُحتمل.

إن العمل الفلسفي الذي تقتضيه المحنة لا يتمثل ببساطة في نقل اللوم من شخص إلى آخر. فقد تتوزع المسؤولية بين المؤسسات والحكومات والبنى المالية والقرارات السياسية والعسكرية والإهمال والفساد، وبين أفراد يحتلون مواقع شديدة التفاوت في القوة.

المهمة الأعمق هي إعادة التناسب بين القدرة على الفعل والمسؤولية.

والمبدأ بسيط:

ينبغي ألا تتجاوز المسؤولية حدود القدرة الحقيقية على الفعل. وتبدأ المحاسبة حيث توجد بدائل حقيقية ـ لا قبل ذلك.

وهذا لا يلغي المسؤولية الشخصية. فحتى داخل الكارثة، يحتفظ الناس بخيارات أخلاقية. يظل الوالد العاطل عن العمل مسؤولًا عن الطريقة التي يحمل بها يأسه إلى داخل الأسرة. ويظل المودع الذي خسر أمواله مسؤولًا عن الطريقة التي يؤثر بها يأسه في الآخرين. ويظل الناجي فاعلًا أخلاقيًا حيثما كانت أمامه بدائل حقيقية.

لكن المسؤولية يجب أن تتوقف حيث تتوقف القدرة الحقيقية على الفعل.

إن لوم الذات الساحق لدى أناس دمّرتهم قوى أكبر منهم بكثير ليس بالضرورة وضوحًا أخلاقيًا. إنه، في كثير من الأحيان، تشخيص خاطئ.

لا يحتاج الإنسان إلى أن يكون قد أخفق أخلاقيًا لكي يفقد كل شيء. ولا يحتاج الأب أو الأم إلى أن يكون قاصرًا لكي يعجز عن حماية أسرته من عنف طاغٍ. ولا يحتاج المودع إلى أن يكون أحمق لكي يفقد الوصول إلى مدخرات أودعها لدى مؤسسات قدمت نفسها بوصفها جديرة بالثقة.

القصة السببية ليست هي القصة الأخلاقية.

ومهمة الفلسفة هنا أن تحول دون دمجهما دمجًا زائفًا.

## خامسًا: ما الذي يبقى حين تفشل الإعالة؟

إن أعمق خطأ في ربط الهوية بالإعالة هو افتراض أن القيمة تُكتسب من النجاح في أداء الوظيفة.

يحمل المُعيل في داخله معادلة خفية:

**أنا أُعيل، إذن أنا جدير بالقيمة.**

وتظهر قسوتها حين تصبح الإعالة مستحيلة:

**لم أعد قادرًا على الإعالة، إذن لم أعد جديرًا بالقيمة.**

لكن النتيجة لا تصح إلا إذا كانت المعادلة الأولى صحيحة.

ولم تكن كذلك.

لا يمكن للكرامة الإنسانية أن تعتمد اعتمادًا كاملًا على الوظيفة، لأن كل وظيفة عرضة لشروط تتجاوز الذات. قد يختفي العمل. وقد تخون الصحة. وقد تنهار العملة. وقد تغلق المصارف. وقد تُدمَّر المنازل. وتشيخ الأجساد. وقد تقضي الحروب على الشروط التي تستطيع الكفاءة الإنسانية العادية أن تعبّر عن نفسها في ظلها.

لو كانت الكرامة تختفي كلما تعطلت الوظيفة، لأصبحت قيمة الإنسان ملكًا للظروف لا للإنسان نفسه.

ما يدمّره الانهيار هو القدرة، لا القيمة.

والرعاية لا تخلق هذه الكرامة. فلو كانت تخلقها، لأصبحت الرعاية نفسها أداءً آخر ينبغي للإنسان أن يكسب به قيمته. إنما تكشف الرعاية عن الكرامة. إنها تُظهر إنسانًا متجهًا إلى ما وراء ذاته: نحو طفل أو والد أو شريك أو صديق أو غريب، أو نحو حياة هشّة وُضعت، مؤقتًا، في عهدته.

ولهذا يبقى شيء حين تفشل الإعالة:

**ليس الأجر.**

**ولا الوديعة.**

**ولا المتجر.**

**ولا حتى السقف.**

ما يبقى هو العلاقة التي جعلت لهذه الأشياء معنى.

حقيقة أنك أحببت. وأنك حاولت. وأنك حملت الطعام إلى البيت حين كان لا يزال ممكنًا حمله. وأنك ادخرت حين كان للادخار معنى. وأنك وقفت في عتبة الباب حين كان لا يزال هناك باب. وأنك أردت، بما كان متاحًا لك من قدرة، أن تحافظ على سلامة إنسان آخر.

إن فشل النتيجة لا يستطيع أن يعود إلى الوراء في الزمن ليمحو حقيقة تلك الرعاية.

والبديل من العار ليس إلغاء الحزن. فقد يكون الحزن أصدق استجابة ممكنة. كما أن الوضوح الفلسفي لا يستطيع أن يحل محل المحاسبة السياسية، أو العدالة القانونية، أو رد الحقوق، أو إعادة الإعمار، أو الحداد.

لكن ما تستطيع الفلسفة فعله هو أن ترفض ظلمًا إضافيًا: تحويل المعاناة إلى دليل على انعدام القيمة الشخصية.

قبل إعادة الإعمار، ثمة تمييز ينبغي استعادته. وقبل العزاء، ثمة خطأ ينبغي تصحيحه.

في مكان ما، في كل اقتصاد منهار، وفي كل حي تحول إلى ركام، وفي كل بيت لاذ فيه المُعيل بالصمت، يأتي وقت يسأل فيه إنسان السؤال الذي علّمته الكارثة أن يسأله:

**هل كان هذا الانهيار نفسه فشلي الأخلاقي؟**

وحين يكون الخراب قد فُرض بقوى لم يكن يملك إزاءها قدرة حقيقية على المنع أو السيطرة، ينبغي أن يُسمح للجواب، أخيرًا، أن يحمل ثقله كاملًا:

**لا.**